الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

التردّي الحضاري في السلوك الأكاديمي لجامعة تكريت.. وموقف الدكتور محمد صابر عبيد!

كاظم حبيب

كيف يسمح أستاذ جامعي، وهو يحمل شهادة الدكتوراه ويدرك متطلبات مهنته الجامعية، لنفسه الإجابة عن أسئلة من هذا النوع ويقدم للجنة السائلة معلومات شخصية عن الهوية الفكرية والسياسية "شيوعي" للشاعر المطلوب دراسة شعره، وعن هويته المذهبية "شيعي"،

تعاني الجامعات العراقية منذ أكثر من ثلاثة عقود تفاقم حالة التردي في مستوى المناهج الدراسية والتعليم، إضافة إلى التجاوزات الفظة على المستوى المهني للدراسات العليا. كان من النادر حقاً أن تجد كليات استطاعت أن تحافظ على مستوى معين من العلمية والدراسات الأكاديمية بسبب التدخل المباشر للدولة وأجهزتها في الشؤون الأكاديمية، وقد لعب حزب البعث العربي الاشتراكي باتجاهاته القومية الشوفينية وسياساته الطائفية ومناهضته العدوانية للفكر الآخر دوراً أساسياً في تعميق التردي الذي حصل في المستوى الأكاديمي للجامعات العراقية، بحيث غادر الكثير من الأساتذة جامعاتهم للخلاص من ذلك التدني في المستوى والتأثير الحزبي وتدخل منظمة الطلبة البعثية في الشأن العلمي وفي نتائج الامتحانات وفي فرض منح الشهادات وطبيعة ووجهة ومضمون الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، كما كان للاستبداد والقمع والإرهاب البعثي دوره في كل ذلك.

ولم يستطع سقوط النظام العراقي تغيير هذه الحالة، إذ سقط العراق في لجة الصراع الطائفي والقتل على الهوية وقتل الأساتذة والمثقفين والكثير من بنات وأبناء العراق. وقد أصبح العراق بالنسبة للمثقفين الديمقراطيين والعلمانيين جحيماً لا يطاق.

ولم ينقطع التردي الحضاري في المستويات الجامعية بعد سقوط النظام، بل تفاقم، كما يتبين ذلك من الدراسات والتقييمات الموضوعية التي أعدها باحثون عن واقع الجامعات العراقية ومستوى التعليم والمناهج ومستوى الدراسات العليا.

ورغم كل ذلك لم تجرؤ جامعة عراقية في فترة حكم البعث أن ترفض البحث في حياة شاعر أو كاتب عراقي بسبب الانتماء الطائفي الذي يراد دراسة شعره أو كتاباته. وغالباً ما كان الرفض يستند إلى قضايا فكرية وسياسية.

ومن هنا جاء الاستنفار العادل الذي بدأ به الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق حين استعرض لنا ما حصل في كلية التربية في جامعة تكريت. لقد رفضت لجنة خاصة في كلية التربية طلب أحد طلاب الدراسات العليا في كتابة أطروحة دكتوراه حول الشاعر العراقي المعروف والمبدع حسب الله يحيى. ولم يأت هذا الرفض لأسباب علمية مشروعة، بل جاء صريحاً يحمل في طياته الجرح الذي لا يزال الشعب ينزف بسببه، جرح الطائفية المقيتة والعداء للفكر الآخر، للشيوعية والاشتراكية ، ويحمل روح التحدي الفظ للمواطنة العراقية الحرة والمتساوية.

ليس غريباً أن يرفض موضوع معين من جانب الأستاذ المشرف على طالب الدراسات العليا لسبب علمي وعملي، ولكن الغريب حقاً أن يرفض الطلب بسبب أن الذي يراد البحث عنه وعن شعره ينتمي إلى طائفة دينية معينة وإلى فكر آخر ورأي سياسي آخر وإلى نهج آخر في الكتابة وحب الحياة! وتبرز الغرابة في جانبين:

الجانب الأول: كيف تسمح لجنة علمية جامعية لنفسها أن توجه أسئلة لأستاذ جامعي عبر الهاتف تستفسر منه عن الشخص المطلوب دراسة شعره من جهة، وأن الاستفسار لا يرتبط بمستواه الشعري، بل عن هويته الفكرية والسياسية وعن هويته الدينية والمذهبية وعن اتجاهات كتاباته الشعرية!

والجانب الثاني: كيف يسمح أستاذ جامعي، وهو يحمل شهادة الدكتوراه ويدرك متطلبات مهنته الجامعية، لنفسه الإجابة عن أسئلة من هذا النوع ويقدم للجنة السائلة معلومات شخصية عن الهوية الفكرية والسياسية "شيوعي" للشاعر المطلوب دراسة شعره، وعن هويته المذهبية "شيعي"، وعن وجهته في البحث حيث كتب الأستاذ محمد صابر عبيد يقول: "إن شعره يمجّد الحياة واللذة الدنيوية"، دون أن يشعر بالخجل من نفسه وهو يقدم للجنة مثل هذه المعلومات؟

ما كان بودي أن أخوض في هذا الموضوع بعد أن كتب فيه العديد من الأخوة الكرام بعد صدور بيان الاتحاد، ولكن التوضيح الذي نشره الدكتور محمد صابر عبيد في "موقع إيلاف الإلكتروني" بيّن لي بأن الرجل لم يدرك الخطأ الفادح الذي ارتكبه وهي خطيئة أكاديمية وزمالية في آن واحد، كما أنها إساءة كبيرة لروح المواطنة العراقية. يضاف إلى ذلك أن الدكتور محمد صابر عبيد لم يجرؤ على تقديم الاعتذار عن ذلك الخطأ إلى زميله حسب الله يحيى ولا إلى الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق الذي يجمعهما في عضويته، ولا إلى كل الأكاديميين بسبب انتسابه لهم.

إن كل ذلك يعبر عن عدم احترام الرجل لشهادته ومهنته وللزمالة التي تجمعهما معاً، رغم الاختلاف بينهما، وأن ما طرحه في التوضيح يدخل في باب "عذره أقبح من فعله". وحين تجنب ذكر أقبح ما في إجابته حين أشار للجنة الطائفة الدينية التي ينتمي إليها ليقول للطائفيين في جامعة تكريت إنه شيعي وأنتم سنة حنفية، وليؤكد لهم أنتم صداميون وهو شيوعي مناهض لكم، وأنتم متدينون (!)، وهو شاعر يكتب ويمجد الحياة واللذة الدنيوية.

إن على وزير التعليم العالي من جهة، واتحاد الجامعات في الدول العربية من جهة أخرى، أن يدرسا مدى صلاحية مثل هذه اللجنة "العلمية" في تقييم وتقويم قبول أو رفض طلبات طلبة الدراسات العليا للموضوعات المقترحة لرسائلهم العلمية، إذ أن الرفض أو القبول لا يرتبطان بالمستوى العلمي للمشروع ومدى منطقيته وبنيته الداخلية، بل يستند إلى المذهب الذي ينتمي إليه والفكر الذي يحمله والوجهة التي يكتب بها الشاعر المطلوب دراسة حياته وشعره.

كما أن المطلوب من كلية التربية أن ترفض موقف اللجنة وتسمح إما بتشكيل لجنة أخرى لدراسة الطلب أو تسمح لطالب الدكتوراه الشروع بالبحث والكتابة عن الموضوع الذي اختاره لرسالة الدكتوراه، وبهذا تصحح إدارة الكلية خطأ كان المفروض أن لا يقع، كما أن المفروض أن لا يتكرر.

عالم ما بعد الأزمة الاقتصادية

د. أحمد باهظ تقي الحميداوي

بعد مرور عام كامل على بروز الأزمة المالية العالمية أعطت المتغيرات الاقتصادية العالمية خلال الأسابيع القليلة الماضية مؤشرات ايجابية تجسدت في أن هناك تراجعا في سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية العالمية رافقها ارتفاع في أسعار النفط العالمية، ولعل تلك المؤشرات قد أنبأتنا بان هناك حالات إفلاس جديدة قد حصلت للعديد من المؤسسات المالية والصناعية والتجارية في الولايات المتحدة وخارجها لتشمل الاقتصاد العالمي برمته.

ومن هنا يصبح من الضروري التوقف والتأمل عند هذه المعطيات كي يكون لدينا صورة واضحة عن كيفية تحرك الاقتصاد العالمي بعد خفوت وتراجع ضجيج السياسة حول كيفية مواجهة الأزمة.

عالمية الأزمة وعالمية الحل

إن هذه المؤشرات تؤكد حقيقة نجاعة الخطط الاقتصادية وفعاليتها تجاه الأزمة، كما تؤكد حقيقة عالمية الأزمة وعالمية الحل، ومن ثم يمكن القول أن الرأسمالية في عصرنا الراهن تبدو أكثر انسجاما ورشاقة في مواجهة الأزمات الدورية منها أو الكبرى، كما تؤكد حقيقة أن خطط المواجهة للازمات ذات فعالية كبيرة بحيث إنها استطاعت أن تقصر في عمر الأزمة مقارنة بالأزمات السابقة التي امتدت لسنوات طويلة انتهت بحلول دموية ولعل أهمها وأخطرها أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي التي انتهت باشتعال فتيل الحرب العالمية الثانية والتي كانت الأزمة من أهم أسباب نشوبها.

الدولار صعود اضطراري وهبوط اختياري

إن المعطيات التي أفرزتها الأسابيع الماضية من خلال انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية تؤكد حقيقة انخفاض الطلب عليه وتوفره في الأسواق ما يعني تضاؤل أزمة السيولة التي عصفت بالأسواق، كما تؤكد حقيقة نجاح الخطط الكلية التي رسمها البنك الفيدرالي الأمريكي من خلال خفض أسعار الفائدة أو إقراض المؤسسات التي شارفت على الإفلاس وتقديم المساعدة والمشورة لها، كما تؤكد نجاح السياسات الاقتصادية التي اقرها كل من الاتحاد الأوروبي واليابان ومساعدة كل من الصين والبلدان النفطية ذات الوفرة المالية.

النفط.. دائما هو الأهم

إن المعطيات أنبأتنا بارتفاع أسعار النفط، والأخبار السعيدة تقول إن النفط قد تجاوز عتبة الواحد والسبعين دولاراً لأول مرة منذ تراجع أسعاره بعد بدء الأزمة، وهذا يعني إن الطلب عليه قد ازداد وهذه الزيادة تعني إن هناك حراكا اقتصاديا صناعيا من شأنه أن يزيد من الطلب على النفط وبالتالي زيادة أسعاره، وإذا ما استمرت حالة التصاعد في أسعار النفط بالصورة الحالية ربما لا نتفاجأ إذا ما وجدنا إن سعر البرميل سيتجاوز عتبة التسعين دولاراً أو يقترب قليلا من المئة قبل نهاية العام الحالي، وهذا بطبيعة الحال ليس رجما بالغيب وإنما هناك مؤشرات تؤكد حقيقة تصاعد أسعار الثروات ومنها النفط والذهب في الأسواق العالمية، ولذلك فان الطلب على النفط إذا ما ازداد بنسبة ١٠٪ بالمئة فان أسعاره ستزداد بنسبة اكبر من الزيادة في الطلب، والحقيقة الاقتصادية تؤكد إن هناك دائما تسارعاً في زيادة الأسعار لأية سلعة تفوق الزيادة في طلبها خصوصا إذا ما سادت الأسواق حالة من التفاؤل التام بعكس حالة التفاؤل الحذر التي تسود حاليا وتجعل من أسعار النفط تتقدم خطوتين للأمام وتتراجع خطوة للخلف، وعلينا الانتباه الى إن مستويات الطلب المعلنة الآن في الأسواق العالمية هي ليست مستويات الذروة في الطلب على النفط لكوننا قد دخلنا فصل الصيف الذي يتميز بانخفاض الطلب على الوقود في العالم، ما يؤكد حقيقة التحليل والاستنتاج بتزايد أسعار النفط في نهاية العام الحالي مع اقتراب أو بدء فصل الشتاء.

المؤسسات الكبرى.. إعادة هيكلة أم انهيار تام؟

عندما بدأت الأزمة كانت الانتكاسة الاقتصادية محصورة فقط في القطاع العقاري، ثم مالبثت أن تساقطت نتائجها على القطاعات الأخرى وتحديدا القطاع المالي والمصرفي ثم أصبحت أزمة اقتصادية كلية، وكانت آخر ضحاياها المصانع الكبرى في قطاع السيارات وعلى رأسها شركة جنرال موتورز وكرايسلر اللتان أشهرتا إفلاسهما، هنا التساؤل يدور حول مصير الآلاف من المؤسسات المنهارة منها المالية والعقارية الصناعية؟

يلاحظ أن الحكومات الرأسمالية في الدول التي عصفت بها الأزمة وعلى رأسها الولايات المتحدة قد اتخذت مسارات متعددة في موقفها من هذه المؤسسات، فبين خطط الإنقاذ المتمثلة بتقديم المساعدات والقروض وبين شراء أسهم الشركات والمؤسسات التي أشهرت إفلاسها أو ترك هذه المؤسسات لتكون ضحية لهذه الأزمة، ومن ثم إعادة هيكلة هذه المؤسسات من خلال الاندماج أو الانهيار التام كانت الخيارات المتاحة أمام حكومات الأزمة، وبالرغم من الانعكاسات السلبية الخطيرة على المجتمع في الاقتصادات الرأسمالية إلا أن الخطط برمتها لم تخرج عن هذا الإطار فلا غرابة أن يجد الملايين من مالكي الوحدات السكنية في الولايات المتحدة الأمريكية أنفسهم من دون مأوى، ولكن تأكيدا على حقيقة فعالية الخطط التي وضعت للمواجهة فأن تلك الخطط والسياسات أخذت إلى حد كبير بنظر الاعتبار الآثار السلبية الخطيرة على المجتمع من خلال تقديم المعونات والمساعدات للطبقات الفقيرة والى الذين فقدوا وظائفهم من جراء الأزمة ولعل هذا هو الذي بشر به فؤاد مرسي قبل نحو ثمانية عشر عاماً من أن الرأسمالية قد جددت نفسها في مواجهة الأزمات، وبعد مضي ذلك الوقت نجد إن الرأسمالية اليوم تجدد نفسها أمام اكبر واخطر أزمة في تاريخها ولكنها بالتأكيد استطاعت المواجهة بالشكل الذي لم يؤد بها إلى الانهيار التام.

الصين: صعود عالمي في ظل أزمة خطرة

لم تكن الصين سوى بلد متخلف تفتك به المجاعة حتى عام ١٩٨٠ وبعد سلسلة من التغيرات التي طرأت في السياسة الاقتصادية الصينية بعد وفاة الزعيم الشيوعي ماوتسي تونغ واعتماد الرأسمالية منهجاً في الحياة الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية التي حولت الصين إلى واحة من المؤسسات الاقتصادية العملاقة لتنقل هذا البلد إلى بلد يعد النمو الاقتصادي فيه من أعلى المستويات في العالم حتى وصل إلى ما يقرب بنحو ٩ بالمئة وهو الذي يبتعد بنحو ٦ بالمئة عن أقوى واكبر اقتصاد عالمي وهو اقتصاد الولايات المتحدة التي لم تحقق أكثر من ٣ بالمئة خلال سنوات الذروة في النمو، وبالرغم من أن الصين قد قرعت الأجراس وأضاءت السماء في انجازاتها الاقتصادية خلال العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الثماني التي انقضت من العقد الأول للقرن الواحد والعشرين، إلا أنها توجت ذلك بانجاز الدورة الاولمبية التي عقدت في الصين عام ٢٠٠٨ لتعلن بموقف تصالحي مع العالم بعد عزلة قاربت النصف قرن بشتى المجالات ولتقدم للعالم أبهى صور التكنولوجيا لتكون تلك الدورة الأروع في تاريخ الدورات الاولمبية ولتنبئ العالم إن التكنولوجيا الصينية قادمة لا محالة للسيطرة على العالم.

وعندما عزفت الأزمة أوتار الانهيار الاقتصادي، كانت الصين كذلك الذي يقف على قمة الجبل ليرى مجرى النهر المتسارع نحو الوديان، كانت الصين بنموها الاقتصادي المرتفع وعضويتها المتميزة في منظمة التجارة العامية، فضلا عن مساهمتها النسبية العالية في التجارة العالمية وغزو بضاعتها الأسواق وقوة ومتانة موقفها المالي، كل ذلك دفعها الى أن تكون بموقف حسدته عليه كثير من دول أوروبا واليابان فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك لا نستغرب إن طلبت هذه الدول منها أن تكون بموقف المساند لحل الأزمة ومواجهتها من خلال توفير السيولة، وحسنا فعلت الصين عندما ساهمت بشكل فاعل في مواجهة تلك الأزمة وتداعياتها لأنها أيقنت بأنها جزء من منظومة عالمية اقتصادية من مصلحتها أن تكون تلك المنظومة بحال أفضل مما هي عليه إثناء الأزمة، بالرغم من الابتسامة الخلفية التي كان يطلقها صانعو القرار الصيني أثناء توجه كبار رجال الدولة في بلدان الأزمة إليها طلبا للنجدة.

وهنا يمكن القول إن الحقيقة الاقتصادية تقول لنا: إن العالم ما بعد الأزمة سيكون في خريطته الجغرافية الاقتصادية تنينا كبيرا قادرا على التهام الجميع ولو بعد حين.

مستقبل الأزمة

لا نغالي إذا قلنا إن الرأسمالية بالرغم من الانهيارات الشديدة التي حصلت في أسواقها المختلفة، استطاعت مواجهة الأزمة بكفاءة عالية، وهنا لا نعتقد إن ذلك يعود إلى أصل الفكر الرأسمالي أو نظرياته الكلاسيكية والحديثة، بل إن ذلك يعود إلى التجديد الذي تميز به ذلك الفكر، وكذلك الجرأة والشجاعة التي تميزت بها السياسات والقرارات التي أعدت وصدرت من قبل صانعي القرار في البلدان الرأسمالية فضلا عن التلاحم العالمي في الحلول التي طرحت في الساحة الاقتصادية العالمية، وهنا لابد من القول إننا لانروج في رؤيتنا هذه للرأسمالية كفكر خلاق استطاع أن يحقق المزيد من الانجازات الحضارية على المستوى العالمي، بل إننا نقدم رؤية من شأنها أن تشجع صانعي القرار في بلداننا (التي تتسم رؤيتهم في كثير من الأحيان بعدم مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري) على أن يكونوا بمستوى المسؤولية عندما تتعرض بلدانهم إلى أزمة معينة، ونحن كمسلمين ربما نتحفظ على الكثير من السياسات الاقتصادية والجوانب العقائدية في الفكر الرأسمالي وذلك لتعارضها مع مبادئ الدين الإسلامي لكننا مطالبون بنفس الوقت أن نقدم رؤية واقعية حقيقية لنظريتنا التي نؤمن بها من اجل تطبيقها وبالتالي تكون السبيل لمنهجنا في الحياة العامة.

خلاصة القول إن الأزمة بعد أن تراجعت وتباطأت في الكثير من حلقاتها نجد إنها في طريق الانحسار بالرغم من أن آثارها ستبقى لمدد طويلة لكنه بالتأكيد سيكون هناك اقتصاد عالمي جديد بعد الأزمة قادر على المواجهة والنهوض ولا نعتقد إن ذلك سيكون إلا بفترة قد لا تتجاوز السنة من الآن.

جغرافية الثقافة ودور المثقف

لطيف القصاب

لم يتفق الناس حتى هذه اللحظة على تعريف جامع مانع لتحديد معنى المثقف بدليل اننا لو جربنا سؤال عينة عشوائية من المجتمع عن معنى هذه الكلمة لحصلنا على مجموعة توصيفات قد يناقض بعضها البعض الآخر بشكل سافر، ومما يزيد الامر صعوبة انتفاء وجود مرجعية ثقافية عليا واحدة تتكفل بإصدار بيان يضع حدا لهذا الجدل الطويل حول ما تعنيه لفظة المثقف من حيث الاصطلاح، الذي أظهره للوجود في عالمنا العربي الكاتب المصري سلامة موسى كما تنص على ذلك بعض الأخبار.

وبصورة عامة فإن المثقف لا يخرج عن كونه وصفا عاما يضم بين جنبيه مجموعة من السمات الايجابية كالميل الى التعلم وسعة الاطلاع والتمتع بحس نقدي وجمالي مستقل، إضافة الى امتلاك وجهات نظر تساير او تغاير النظام السياسي والاجتماعي لبلد ما مشفوعة بعناصر الإقناع والقدرة على التأثير فضلا عن التخلق بسلوكيات متحضرة. وبصرف النظر عن استقراء جميع الشمائل الايجابية التي يُفترض تواجدها في إطار شخصية المثقف فإن ثمة مسألة مهمة جديرة بالنقاش وتتعلق بحدود هذا المثقف بمعنى اكثر دقة هل المثقف مفهوم إنساني يمكن تعميمه على سائر أنحاء المعمورة في حقبة تاريخية واحدة ام انه مفهوم عائم يختلف من مكان الى آخر رغم وجوده في مقطع زمني واحد؟

لا يخفى ان هناك نظريتين بارزتين تبحثان في علم جغرافية المثقف، الأولى عالمية لا تميز بين مثقف آخر على أساس مكان تواجده فالمثقف هو المثقف سواء كان في أوروبا وآسيا وإفريقيا والأمريكيتين وهذه النظرية فضلاً عن عدم واقعيتها واستحالة تطبيقها عملياً فإنها دعوة صارخة لإلغاء التعددية الثقافية بين البشر كما انها تستلزم في كثير من الأحيان وجود أيدلوجية شمولية معينة تسعى لتصدير نموذج إنساني موحد على صعيد طريقتي التفكير والسلوك بقصد بلوغ أهدافها في الهيمنة والنفوذ او على اقل تقدير تسويق هوية ثقافية محلية محدودة ما كالأمريكية مثلا على انها ثقافة عالمية تصلح لجميع سكان المعمورة بغير استثناء. ومن تداعيات محاولة تطبيق هذه النظرية العالمية في البيئات الإنسانية المختلفة أن ظهر نموذج المثقف الضحية واعني به ذلك المثقف المستورد لثقافة أجنبية بقصد تعميمها بين أبناء جلدته من دون مراعاة لظروف الاختلاف بين بيئة إنسانية، وأخرى وأكثر ما يلاحظ شيوع هذا النمط الإنساني بين صفوف الشعراء والأدباء وعلماء النفس والتربية والاجتماع على نحو خاص. وهنا يبرز احتمال سقوط هذا المثقف بسياط ان لم نقل سيوف النقد المحلية فإذا نجا من هذا المصير المحتمل فانه واقع لا محالة فريسة الإحساس بالاغتراب تجاه بيئته المحلية ما يحمله على تبني سلوك السير ضد التيار العام والنظرة الدونية لكل ما تقع عليه عيناه ما عدا ثلة من مريديه وإتباعه الذين يتناقصون بدورهم تدريجيا الامر الذي يلجئه في النهاية الى التفكير بالهجرة عن بيئته الأصلية الى بيئات المنشأ الثقافي...، فإذا عجز عن تنفيذ ذلك عمليا عمد الى العزلة والانطواء والتشرنق حول نواة نرجسية بالغة الصغر والضيق كما هو مشاهد في الكثير من مدعي الثقافة المستنيرة. أما النظرية الثانية والمتبناة من قبل جملة من علماء الاجتماع الشرقيين والمشتغلين في علوم التربية فانهم ينظرون الى الثقافة بمعناها المجرد عن السياسة على انها منتج محلي غير قابل للاستيراد والتصدير هذا اولا، وثانيا فإنه ليس هناك من وجهة نظر هؤلاء ثمة مثقف وانما مثقفون يقع على عاتقهم اينما كانوا تبليغ مناهج للتفكير والسلوك المتحضر أشبه شيئاً بأمثلتها العليا السماوية منها والوضعية.

والحقيقة فان هذه النظرية هي الاوفق من الأولى من حيث توفرها على الأدلة العلمية والمنطقية واستنادها الى قواعد جماهيرية واسعة الا ان حظوظها في التبني والترويج الفاعل من لدن مثقفي منطقتنا الإسلامية والعربية ومنهم العراقيون لا يزال أدنى بكثير من المعدلات التي أحرزتها وتحرزها النظرية الأولى، ولو بحثنا في الأسباب لوجدنا أبرزها يتمثل بالآتي:

١- الخوف من اتهامات الخصوم الجاهزة لهم بالرجعية والقومية والعنصرية والطائفية وما الى ذلك.

٢- الانبهار بنموذج المثقف بصيغته العالمية بكل ما فيه وعليه من افكار تمس الكون والمجتمع.

٣- النظرة الدونية الى محتوى التراث المحلي وبالتالي النظرة الدونية للذات الوطنية او الدينية.

٤- تبني فكرة العولمة ومنها عولمة الثقافة في مقابل فكرة الحفاظ على الهويات الخاصة.

٥- إغراق الأسواق المحلية بالبضاعة الثقافية الأجنبية الموردة بأثمان رخيصة تزامناً مع سياسة إغراق الأسواق في البلدان المتخلفة بالمنتجات الأجنبية عالية الجودة وزهيدة الأسعار ما يعطي انطباعا عاما بعدم جدوائية الثقافات المحلية قياسا بالصناعات المحلية الرديئة في الدول غير المتطورة تقنيا.

ان الإحساس بخطر تعميم مفهوم المثقف بمعناه العالمي على نظرائه المحليين بدأ يأخذ حيزا مهما من اهتمامات دول العالم المختلفة وعليه فقد شرعت دول شتى بالتراجع عن مسلماتها الفكرية السابقة باتجاه المسير نحو مصادرها الثقافية التقليدية لاسيما ما يتعلق بكنوزها الروحية التي ذهبت او كادت ان تذهب ضحية عوامل الاندثار من فرط ما زهدت بها النخبة الاجتماعية او ما تُسمى كذلك في تلك البلدان، وبهذا المعنى فليس من المستغرب ان تجد في الكثير من رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه الحديثة في دول الشرق ما ينبئ بالعودة الى مشاريع احياء الموات الثقافية لتلك الدول ومحاولات تبني مفهوم المثقف بمعناه المحلي والمبالغة في الترويج المتأخر له..

ان نمو التجربة العلمية في البلدان الآسيوية الآخذة بالتقدم التكنولوجي المضطرد يعطي دليلا مضافا ان العلم الحقيقي بقدر ما ينفتح على الوافد المفيد فانه يُبقي الباب مفتوحا على مصراعيه مع قديمه الأصيل، وانسياقا مع هذا الطرح فان ثمة رأيا يتداوله العديد من المختصين بتراث العالم العربي والإسلامي يؤكد باستمرار وجود معلومات (جديدة) في ثنايا ملايين المخطوطات المكتوبة باللغة العربية، ومعه فان ثمة الكثير من الكنوز المهملة في طيات التراث العربي والإسلامي الذي يستقتل بعض المتغربين من اجل إلقائه جملة وتفصيلا في سلة مهملات التاريخ والاستعاضة عنه بقشور ميتة او بذور لا سبيل لزراعتها بصورة طبيعية في الأرض العربية والإسلامية.

يبقى لنا ان نختم هذا العرض لدلالات لفظة المثقف بمحاولة استجلاء المسؤولية التي من المفروض ان تقع على كاهل هذا المثقف بنوعه المحلي المتميز وهذه يمكن فهمها من خلال تصدي المثقفين المشارقة للمسؤوليات التالية:

١ – تقديم الحلول وعدم الاكتفاء بتوجيه الانتقادات على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية.

٢- تشكيل صورة نمطية للمثقف تأخذ بالحسبان ضرورة ان تشتمل شخصية المثقف على القدرة في شغل منصب القدوة بما تتضمنه من عناصر الصدق والجذب والاستمالة والتأثير.

٣- استشعار حاجات المجتمع الفكرية والعمل على إيجاد صيغ موضوعية لإشباعها.

٤- إشاعة الإيمان بحرية التعبير والتعددية الفكرية ومكافحة ثقافات الإقصاء والانهزام.

٥-الوقوف الفكري الجاد أمام التيارات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية التي تهدف الى زعزعة أعراف الشعوب والمجتمعات لاسيما الصالحة منها مثل مخططات الإطاحة بالمنظومة الأخلاقية والروحية وإشاعة ثقافة الاستهلاك والفوضى والتحلل في مقابل ثقافة الإنتاج والنظام والالتزام.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com